ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من دون تدخّل خارجيّ هل يستطيع اللبنانيّون تقرير مصيرهم بأنفسهم؟

د. عصام نعمان

مع اعتذار سعد الحريري عن تشكيل حكومة جديدة بعد ٩ أشهر على تكليفه بذلك، تنحدر أزمة لبنان المزمنة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الى حضيض آخر يضع البلاد والعباد أمام تحدٍّ مصيريّ يهدّدهما بالانحلال والزوال، ويطرح تالياً سؤالاً ملحاحاً: هل يستطيع اللبنانيون تقرير مصيرهم بأنفسهم من دون تدخل خارجي؟

كيان «لبنان الكبير» رسمت حدوده، ووضعت قواعد دولته فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٢٠، وشاركتهما في تقرير توجّهاته بعد ذلك دول عدّة أبرزها الولايات المتحدة، وهدّدت وحدته وسيادته دائماً دولة «إسرائيل» بدعمٍ فاضح من دول الغرب الأطلسي.

اليوم يتساءل اللبنانيون الشرفاء كما أصدقاؤهم في دنيا العرب: الى أين من هنا؟ كيف يكون الخروج من الأزمة المزمنة وتفادي السقوط الى قاع الانحلال والزوال؟

القوى السياسيّة المتصارعة في البلاد متعدّدة والى ازدياد، لكن يمكن تصنيفها في معسكرين متقابلين:

الأوّل يضمّ مجموعةً من أمراء الطوائف وزعماء الأحزاب والتكتلات السياسية المتغرّبة استساغت دائماً ثقافة الغرب، وتحالفت مع دوله النافذة، وتبادلت المصالح والمنافع مع مؤسساته وشركاته التجارية، فتمكّنت منذ ١٩٢٠ ولغاية ١٩٩٠ من امتلاك الحصة الكبرى في مراكز السلطة ومصالحها والدور الفاعل في رسم سياسة الدولة وتحديد وجهتها.

الثاني يضمّ مجموعةً من قوى وطنية وأحزاب سياسية ومثقفين راديكاليين أكثر توجّهاً وتعاوناً مع قوى وأحزاب عروبية ويسارية وإسلامية مناهضة، بصورة عامة، لدول الغرب الأطلسي الراعية والداعمة للكيان الصهيونيّ.

يمكن القول إنّ تكليف سعد الحريري بتأليف حكومة جديدة بعد استقالة حكومة حسان دياب نتيجة كارثة تفجير مرفأ بيروت شكّل كسباً سياسياً للمعسكر الأوّل. غير أنّ فشله في تشكيل حكومة جديدة يُعتبر، تالياً، هزيمة سياسية لهذا المعسكر.

هل يستطيع المعسكر الثاني الأكثر راديكاليةً النجاح في تكليف شخصية سياسية من أصدقائه تشكيل حكومة جديدة؟

تتطلّب الإجابة عن هذا السؤال عرضاً للصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون نجاح الحريري في مهمته طوال أشهر تسعة.

في الواقع، يعاني لبنان مظاهر تعدّدية مذهبيّة عميقة ومرهقة عرفت قوى الخارج دائماً كيف تتوسّلها وتستغلها لتعميق الانقسام بين اللبنانيين للوصول الى مآربها وتأمين مصالحها. في هذه الآونة، حرصت قوى الخارج، لا سيما فرنسا والولايات المتحدة، على إقناع فعاليات المعسكر الأول المحافظ بأنّ الخروج من الأزمة المتفاقمة يتطلّب التدابير الآتية:

- تأليف حكومة من اختصاصيين موالين لهذا المعسكر، فكراً وتوجّهاً، خالية من أيّ تمثيل للقوى الراديكالية المحسوبة على المعسكر الثاني، لا سيما على حزب اللّه.
- التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ومساعدات وفق شروطه.
- توظيف جهود أمنيّة إضافيّة لقطع عمليات تهريب المواد والسلع المدعومة من قبل الحكومة اللبنانيّة كالبنزين والأدوية والأغذية الى سورية.
- توسيع التعاون سياسياً اقتصادياً مع دول الخليج.
- الإعداد لانتخابات نيابية مبكرة والتعاون مع عناصر موثوقة من مؤسسات المجتمع المدني المدعومة من دول الغرب الأطلسي.

هذه المشهديّة التي حاولت قوى المعسكر الأوّل المحافظ تسويقها فشلت

فشلاً ذريعاً باعتذار سعد الحريري عن تأليف حكومة جديدة. لكن فرص نجاح المعسكر الثاني الراديكالي في تأليف حكومة تصطدم بالمعوّقات الآتية:

- تحفّظ رئيس مجلس النواب نبيه بري وكتلته النيابيّة على التعاون مع بعض أطراف المعسكر الثاني لا سيما التيار الوطني الحر (العونيين) وتحديداً رئيسه النائب جبران باسيل.
- معارضة فريق من قادة المعسكر الثاني، معظمهم عونيون، الاستعاضة عن مفاوضة صندوق النقد الدولي بالتوجّه شرقاً للانفتاح على سورية والعراق والتعاون اقتصادياً مع إيران وروسيا والصين.
- رفض العونيين عموماً تعديل قانون الانتخاب النافذ حالياً باتجاه اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة بدعوى انعكاسها سلباً على تمثيل المسيحيين الذين باتوا يشكلون أقلّ من ثلث عدد اللبنانيين.

إذا أخفق أطراف المعسكر الثاني في تدوير زوايا خلافاتهم، فإنّ البلاد تصبح مرشحة للبقاء فترة أخرى طويلة في الدوامة السياسية ذاتها التي أرهقت الناس اقتصادياً واجتماعياً وهدّدت الكيان بالانحلال والزوال شأن النظام الطوائفي الفاسد المرذول من طرف الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، فما العمل؟

ثمة مخرجان يمكن العمل على تظهيرهما:

- الأول تفاهم القوى السياسيّة الوازنة على الأولويات الأكثر إلحاحاً وضرورةً في المرحلة الراهنة وهي:

(أ) ترشيد دعم الأغذية والأدوية والوقود (بنزين وغاز ومازوت) حتى لو اقتضى الأمر قيام الدولة باستيرادها مباشرةً.

(ب) تفعيل التدقيق الجنائيّ في حسابات البنك المركزيّ والمصارف لكشف المسؤولين عن الأموال المهرّبة الى الخارج بصورة مخالفة للقانون.

(جـ) تسهيل التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت الذي يتولاه القاضي العدلي طارق البيطار.

(د) استيراد البنزين والفيول من إيران بالليرة اللبنانية.

(هـ) الموافقة على مفاوضة صندوق النقد الدولي مع الحرص على رفض شروطه المضرّة بالاقتصاد اللبناني، وأهمّها الخصخصة.

(و) التوافق على تعديلات متوازنة لقانون الانتخاب حتى لو اقتضى الأمر تأجيل الانتخابات بضعة أشهر.

حسناً، ماذا لو تعذّر التفاهم على إجراءات المخرج التوافقي السابق الذكر؟

ثمّة مخرج ثانٍ، راديكالي بامتياز، قوامه أن تتوصل القوى الراديكاليّة داخل التكتلات السياسية التي تمتلك حالياً اكثريةً في البرلمان لا تقلّ عن ٧٠ نائباً الى قرار سياسي حاسم بالانتقال من الجمهورية الأولى ذات النظام الطوائفي الفاسد الى الجمهورية الثانية باعتماد التدابير الآتية:

الإصرار على الانتقال السلمي الديمقراطي من الجمهورية الأولى الى الجمهورية الثانية باعتماد قانون للانتخاب يحترم مواد الدستور لا سيما الأحكام الآتية: الدائرة الوطنية الواحدة (مدلول المادة ٢٧)، التمثيل النسبي، خفض سن الإقتراع الى سن الثامنة عشرة، انتخاب مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي ومجلس شيوخ لتمثيل الطوائف (منطوق المادة ٢٢)، وعرض هذا القانون بعد إقراره في مجلس النواب على استفتاء شعبي لإضفاء مزيدٍ من المشروعية الوطنية عليه.

تأليف حكومة وطنية جامعة من رئيس وقياديين واختصاصيين كفوئين لتنفيذ برنامج إصلاحي وإنمائي متكامل يؤمّن الاولويات الملحّة سابقة الذكر.

(جـ) التوجّه شرقاً بالانفتاح على سورية والعراق والتعاون اقتصادياً مع إيران وروسيا والصين التي سبق لها أن تقدّمت بمشاريع تنموية متكاملة للبنان قابلة للتنفيذ من دون تكلفة الاستدانة من دول ومصارف أجنبية.

(د) إيجاد صيغة عملية للتعاون بين المقاومة والجيش اللبناني تكفل حماية الأمن القومي وتحقيق التكامل بين هاتين القوتين في وجه العدو الصهيوني.

إنّ اعتماد المخرج الثاني يشكّل بحدّ ذاته مقاربة وطنية فاعلة تكفل للبنانيين لأول مرة في تاريخهم المعاصر أن يقرّروا مصيرهم بأنفسهم ومن دون أيّ تدخل خارجي. ولا يُردّ علينا بأنّ ثمة عدواً صهيونياً متربّصاً للاعتداء علينا بغية الحؤول دون انتقالنا من حال الطوائفيّة والفساد الى جمهورية مدنية ديمقراطية مقاومة لأنّ ثمة إنجازاً استراتيجياً حاسماً حققته المقاومة في الحرب سنة ٢٠٠٦ هو توازن الردع مع العدو الصهيوني، وقد تعزز هذا الإنجاز مؤخراً بامتلاك المقاومة اللبنانية صواريخ دقيقة قادرة على تدمير مرافق العدو الحيوية على كامل مساحة فلسطين المحتلة.

الى ذلك، أصبح واضحاً انّ الولايات المتحدة تتجه الى إعادة تموضع قواتها في كلّ ساحات الشرق الأوسط تمهيداً لانسحاب تدريجي تنوي تحقيقه في المستقبل، فضلاً عن عودتها الى الاتفاق النووي ورفع عقوباتها عن إيران.

كلّ هذه الواقعات والتحوّلات يجب ان تحفّز القوى الوطنية الحيّة في لبنان ودنيا العرب وعالم الإسلام على مغادرة حال التهاون والوجل بغية الاندفاع بلا إبطاء الى مواجهة قوى الهيمنة الدوليّة المتراجعة.

الحرب الكرديّة ـ العربيّة هي الإشراف الأميركيّ المباشر على سرقة أكبر بئر نفط سوريّ

د.وفيق إبراهيم

اتسعت التحليلات التي تؤكد أن القوات الأميركية المرابطة في شرقي الفرات هي التي نفذت بالتعاون مع قوات كردية من

أكراد المنطقة عملية اغتيال متعب شريدة القدير وابنه احمد في عملية غامضة تخفي في طياتها صراعات عشائرية على النفوذ بين العشائر الموالية للأكراد من جهة والسورية من جهة أخرى.

الحقيقة هنا أن قوة عسكرية ملحقة بقوات التحالف الدولي في مدينة الشحيل من جهة منطقة العتال والحواريج وحقل عمر النفطي هي أكبر قواعد، لهذا الجيش الأميركي الذي يحتل المنطقة، التي تعرضت لهجمات صاروخية متتالية خلال الاسبوع الماضي، اصيبت خلالها بشكل مباشر ما أدى الى انضواء هذا الحقل الضخم ضمن السيطرة الأميركية.

هناك عاملان يؤكدان بعد هذا القصف الدقيق أن الأميركيين يُصرون على الإمساك بحقل العمر وعدم التخلي عنه، بما هو أهم حقل نفطي في كامل سورية، أما النقطة الثانية فهي الإصرار الأميركي على عدم التخلي عن هذا الحقل كواحد من أهم الآبار على كامل الجغرافيا السورية.

أما النقطة الأكثر تطوّراً في الفكر العسكري الأميركي شرقي الفرات فهي أن الاميركيين يعملون على المحافظة على قواتهم العسكرية في الشرق، بما يوحي ان تقاسماً اميركياً روسياً يؤكد أن التقسيم بين غرب روسي سوري من جهة مقابل شرق روسي أميركي لهي من المسائل التي لا يمكن للأميركيين التخلي عنها باعتبارها مرتبطة جذرياً بالقوات الأميركية المنتشرة في منطقة الحدود العراقية، وهذا يؤكد ان انسحاب الاميركيين من المنطقة الحدودية وصولاً الى الحدود السعودية لهي من المؤشرات المقدّسة التي يرى فيها الاميركيون منطقة هامة جداً تربط بين العراق والأردن والسعودية وآبار النفط السورية التي تحتوي على أكثر من ٤٠٠ الف برميل من النفط السوري وكميات غير مقدّرة تماماً من الغاز. هذا بالإضافة الى سهول وفيرة صالحة لكل انواع الزراعات.

فهل يواصل الأميركيون هندسة لعبة الصراع بين محور سعودي أردني عراقي أميركي من جهة وحلف سوري وقسم من العراق، بدعم إيراني مع حزب اللّه.

جوهر الصراع إذاً هو على النفط السوري في الشرق الوافر القيمة، وهذا يجعل من الدور الاميركي في سورية دوراً موزوناً يرتكز على أهميات كبيرة، فلا يمكن تجاوز لعبة الصراع الأميركية الروسية بشكل سهل ويسير.

هناك نقطة إضافية وهي أن الصراع الروسي الاميركي طويل الأمد، ويعني بشكل آخر ان القتال الاميركي ـ الروسي في المنطقة السورية العراقية مفتوحة الى امد تحدّد العلاقات بالروس في منطقة الشرق الاوسط. فهل لهذا النقطة المخفية علاقة بإصرار الأميركيين على الإمساك بأدوار أميركية تجعل من الأميركيين أصحاب مصلحة في التمركز في اميركا النفطية.

يمكن هنا تقديم ملاحظة عميقة وهي أن الاميركيين يستعدون لحرب طويلة الامد في المنطقة اللبنانية السورية ـ العراقية، وهذا ممكن بالنسبة إليهم وكيف لا ووضع هذه المنطقة ليس صعباً على الإطلاق.

لبنانياً، الجهة الاميركية ليست صعبة ابداً، ما يعني ان الربط بين الأميركي واللبناني عملية سهلة خصوصاً بين الأميركي وقوات جعجع مقابل قوات حزب اللّه وقوات لبنانيّة أخرى متلاحمة هي أكثر من تحالف يمكن أن يجري بسرعة وتصبح فيه التحالفات اللبنانية الأميركية طيّعة الى حدود نرى فيها القراءة الاميركية اللبنانية كثيرة الهدوء ولا تحتاج الى كبير أناة وصبر حتى يتوصّل فيها الى ادوار لبنانية ليست صعبة على الإطلاق.

إن الوضع الأميركي في لبنان ليس صعباً ويكفي ان التحالفات الاميركية ـ اللبنانية ترتكز على احلاف دينية وأبعاد لبنانية، تجعل الحلف مع لبنان ليس حلفاً عميقاً على الإطلاق.

هل يمكن للبنان الاتكاء على سورية لتطوير علاقات عميقة مع سورية يستطيع خلاله جعل هذه العلاقات مع لبنان بناء يمكن الإشادة عليه كحال التجربة اللبنانية؟

لبنان والعراق تجربتان ناضجتان يؤسسان لقتال أميركي ـ روسي لا ينتهي بسهولة، وهذان البلدان ليسا بعيدين لاظهار انهما مستعدان للمحافظة على هذا المدى شبه المقدس في عملية التعريب التي يحتاج تعريبها الى قليل من الجهد وهذا ليس ببعيد.

الأسد في القَسَم.. الهويّة تحدّد القضيّة والأسوأ صار وراءنا

ناصر قنديل

– القيمة المفصلية لخطاب القسم للرئيس السوري بشار الأسد، تأتي من صفتين تلازمان الخطاب، الأولى هي صلة القسم كصفة بالمطلق واليقين والملزم، والثانية مناسبة القسم في بداية ولاية رئاسية يرسم لها خريطة طريق، وقد قدّم

الرئيس الأسد في كلتيهما ما منح صفته المفصلية أسباباً كافية، فقد كرّس الأسد أغلب الخطاب لشرح مسهب للثوابت التي تصنع السياسة، والخطوط الحمراء التي يكف الخلاف عليها عن كونه مجرد تباين في الآراء، ومنح القسم الأخير من الخطاب لرسم مهام الغد القريب والمتوسط التي تشكل عناصر ومحاور ولايته الرئاسية المقبلة، وبذلك أدى الخطاب بالنسبة للسوريين خصوصاً، وللعرب عموماً، وللعالم بصورة عامة ما يحتاج كل منهم أن يعرفه عن سورية اليوم وغداً.

– بالنسبة للبعض ربما يكون البحث المفصل الذي قدمه الأسد عن الهوية والانتماء والبديهيات والمسلمات، نوعاً من الشرح الفلسفي والعقائدي، لكنه في السياسة إعلان لحدود ما يمكن حله والتفاوض عليه في السياسة، وما لا يقبل البحث والتفاوض، فالهوية العربية هي القاعدة التي يقوم عليها الوطن السوريّ، وتنهض بها الدولة السورية، والعروبة هنا بعد حضاري يتسع لغير العرب، لا قبول فيه لهويات موازية، وهذا حسم خالص ومطلق لكيفية المقاربة الممكنة لما يُعرَف بالمسألة الكردية، ووفقاً للهوية تتحدد القضية، وقضية العروبة فلسطين، وقضية سورية المتفرّعة عن الصراع مع كيان الإحتلال هي استعادة الجولان، وما يرقى الى مستوى القضية لا يقبل المساومة، والاحتلال إلى زوال ولو بعد حين، والتركي محتل والأميركي محتل و«الإسرائيلي» محتل.

– في مضمون رسائل الهوية والقضية أن التسرّب الفكري من حولها، أسس للأزمة، وإذا كان التسرب الأول هو في أوهام هويات بديلة أو رديفة، والتطرف والتعصب في مقاربتها، ما أسس لظهور الإرهاب، وملاقاة الأجنبي، الذي استقدم بدوره الإرهاب، فإن التسرّب الفكري الثاني هو في تهوين مكانة الهوية والقضية، واعتبارها مجرد وجهة نظر فتساوى الوطني والخائن، وتعادل المتمسك بالدولة مع الإرهابي، وصارت الثوابت الوطنية مجرد سردية يمكن النقاش فيها حول الأزمة، ولا مشكلة بتعديلها بحثاً عن حلول ومخارج من الأزمة، وفي مواجهة هذين التسرّبين يقيم الأسد سداً منيعاً، بردّ الاعتبار لإنشاء خط فاصل بين سورية التي قامت بإرادة شعبها وتوحّده خلف هوية وقضية، وبين المشاريع التي تريد تقاسم فكرة الدولة بعدما فشلت في اقتسام بعض الجغرافيا، والحل السياسي المنشود، لا يجوز أن يقوم على المساس بهذه الثوابت.

– الأسوأ عسكرياً وأمنياً أصبح من الماضي، فلا عودة لخطر الاجتياحات ولا خوف من شنّ حروب، ولا من سيطرة الإرهاب، ورزنامة السوريين اليوم هي لمواصلة تحرير ما تبقى تحت الاحتلالين الأميركي والتركي، وإن اقتضى الأمر منح المزيد من الوقت للمساعي السياسية، لكن في نهاية المطاف لا مكان للاحتلال ولا للتقسيم ولا للتقاسم ولا لكل شكل من أشكال المساس بالوحدة والسيادة، والأسوأ سياسياً مضى أيضاً، فليس على الطاولة اليوم مشاريع تقوم على فرضيات تمس وحدة وسيادة سورية، أو تعيد تشكيل دولتها على أسس طائفية أو عرقية دفع السوريون ثمن إسقاطها دماء غالية، أما الأسوأ اقتصادياً فهو نتاج الدمار الذي جلبته الحرب، ولا خطر للمزيد منه، ونتاج تقطيع أوصال البلد وضرب مقدراته الإنتاجية، وقد بدأت استعادة المبادرة على هذا الصعيد باتجاه معاكس، ونتاج الحصار والعقوبات وقد بلغت مداها وقد تم فرز المدى الاقتصادي المتأثر بها عن الممكن بناؤه من خارجها، ونتاج ضياع الودائع المصرفية في لبنان، وقد ترتب عليها سقف ما يمكن أن يترتب، وتعلم السوريون منها درساً بحجم أولوية استثمار أموالهم في بلدهم.

– يرسم الرئيس الأسد مهام واقعية أمام ولايته الرئاسية، فهي سياسياً وعسكرياً ولاية استعادة ما تبقى من الجغرافيا إلى الدولة السورية السيدة والموحدة، وهي اقتصادياً ولاية بناء مقدرات الاكتفاء الذاتي صناعياً وزراعياً، وإعادة تأهيل الإدارة وفق قواعد عصرية تسهل علاقة الدولة بالاقتصاد وتحاصر الفساد، وببساطة الخيارات ووضوحها، نبل الأهداف وعظمة التضحيات، ترسم سورية في محيطها نموذجاً جديداً للدولة التي قاومت وانتصرت، وتتقدم في طريق البناء لتقديم مثال الدولة التي تبني وتنهض من الركام، لتشكيل قاعدة إنتاجية تحدثت عنها الأرقام التي قالها الأسد عن ثلاثة آلاف مصنع جديد يدخل حيز العمل، وعن مئة ألف منشأة صغيرة ومتوسطة تملأ فراغ الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحصار قريباً، لتكتمل في سورية مواصفات الدولة المتقدمة والدولة المقاومة.

– الرئيس بشار الأسد بعد عشرين عاماً من المسؤولية وقد خبر كل المعارك والتحديات، وحقق الانتصارات والإنجازات، هو القائد الذي تحتاجه الساحة العربية واحة خضراء في صحراء الفراغ.